

التوجيه الصوتي للنظرية النحوية

أ / دليلة مزوز
قسم الآداب واللغة العربية
جامعة بسكرة

ملخص:

لم يكن اهتمام اللغويين القدماء بالدرس الصوتي أمرا اعتباطيا، أو مجرد ضبط لأواخر الكلمات، وإنما كان انشغالهم منصبا من أجل بناء نظريتهم اللغوية وضبط أحكامها.

فاللغة لا يمكن أن يستقيم التواصل بها ما لم تمتثل للضوابط الصوتية (النطقية) التي تتحكم في طرائق التكلم و عملياته الفيزيولوجية؛ إذ لا تداول لساني بوجود تنافر في الأصوات أو خلل في البنيات الصرفية والتركيبية. ولذا فإن النحو في فكر الباحثين اللغويين ما هو إلا سلسلة كلامية بدايتها الصوت، ومن ثم كان تعريف اللغة عند ابن جني قائما على دلائل نطقية طبيعية وتداولية "وحد اللغة أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"⁽¹⁾.

فما الصوت، إلا الطاقة الكامنة داخل الإنسان، يفسح لها بالخروج عبر جهازه النطقي فيتحول إلى عبارات عازمة على القول. تترجم الحركات والأصوات إلى كلمات تحمل معاني مشتركة بين المتكلمين، معاني مستقرة في النفس البشرية وملتفة حولها ومضمرة في مظاهر الكون الكثيرة.

والصوت هو البعد الأول والنهائي للغة التي حكمت بقواعد التأسيس والغاية. وما تلك الحركات الإعرابية أو البنيات الصرفية والتألفات الجمالية إلا غايات بلغتها النفس البشرية وحقققتها. ولكن كيف يمكننا أن نفسر علاقة الظواهر الصوتية بالأحكام النحوية؟ وما السبيل المؤدي إلى ذلك؟ وهل فرضيتنا المبنية على أن كثيرا من قضايا الصرف والنحو والبلاغة مصدرها صوتي صحيحة؟ وإلى أي مدى يمكن إثبات صحتها؟

إنها آمارات أردنا تتبعها لنثبت بوجه آخر حقيقة الضوابط اللغوية التي تحكم اللغة و تتصرف في جزئياتها و تحفظ لها نظامها.

الكلمات المفتاحية: الصوت، الحكم النحوي، البنيات الصرفية، التوجيه الصوتي، النظرية النحوية.

Abstract:

The language is an instrument of communication but we can not use it if there is a dissonance

The sounds are very important in many levels of speaking ; they deals with a potential energy of human sounds also are sings of being ?

This article treat the sands in communication and their relation with different aspects of linguistics such as syntax ; semantics ...ext

1-الميزان الصرفي وتوجيه البنيات الصرفية:

تمتلك اللغة ميزانا صرفيا عجيبا، حكم كل البنيات الفعلية والاسمية وحتى الحرفية، وضبطها بموازين مختلفة تختلف بطبيعة الكلمة العربية. فالأفعال لها ميزانها الصرفي المأخوذ من الجذر الثلاثي (فَعَلٌ)، والأسماء لها صيغها الناجمة عن اعتماد فكرة الأصل والفرع، و الحروف لها بنيات أحادية مثل الهمزة (همزة النقل) و ياء الجر، و كاف التشبيه وبنيات ثنائية مثل حروف النصب و الجزم نحو: لم، و لن. وبنيات ثلاثية نحو، كان، و كيف، و إنما و غيرها.

فعلم الصرف في بنائه و تشكله له علاقة وطيدة بعلم الأصوات، حتى إن ابن جني يوضح ذلك في نص مُنظّر للقضية شارح لها، يقول: "أن تأتي إلى الحروف الأصول... فتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصريف فيها، و التصريف لها، نحو قولك: ضرب، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: يضرب أو اسم الفاعل قلت ضارب، واسم المفعول قلت: مضروب أو المصدر قلت: ضربا أو فعل ما لم يستقم فعله قلت: ضرب... وإن أردت أنّ الفعل كان أكثر من واحد على وجه المقابلة. قلت: ضارب. فإن أردت أنه استدعى الضرب. قلت: التضرب... وعلى هذا عامة التصريف في هذا النحو من كلام العرب، فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول كما يراد فيها من المعاني الزائدة منها غير ذلك"⁽²⁾ فهذا النص تعريف كوني للميزان الصرفي و بيان جزئياته التي تتشكل من الحروف الأصول فتتميز بذلك الأصول عن الزوائد، و المذكور عن المحذوف، و المتقدم من حروفها عن المتأخر، و كذا بيان الحركات و السكنات في الكلمة الواحدة.

فالميزان الصرفي الذي اختاره اللغويون العرب متكون من ثلاثة أحرف هي الفاء و العين و اللام مجموعة في قولهم: (فعل) على أن يكون كل حرف من هذا الميزان مقابل بالأصل من أصول الكلمة؛

فالفاء تقابل الأصل الأول من الكلمة و العين الأصل الثاني اللام الأصل الثالث منها. مع تماثل هذه الحروف في الحركات و السككات نحو: كتب، درس، على وزن فعل، و مكتب، مفعل هكذا. وما خالف الاستعمال اللغوي نحو: قام، و وعى فإن الوزن فيه هو (فَعَلَ) على اختلاف بنية الكلمة، ويكون الوزن في المضارع بضم العين في: يثوم، و يقول، و يثود... و الصيغة هنا لها رؤية افتراضية على اعتبار ما كان و ما سيكون.

ومن الصيغ التي خالفت الاستعمال اللغوي الفعل الخماسي: اصطر، و ازدهر، فان الأصل المفترض لهاتين الصيغتين هو وجود التاء بدل الدال و الطاء نحو ازتھر و اصتبر.

لقد أدرك الخليل طبيعة اللغة و تبين له أهمية البناء الصرفي في تشكيل الكلام، إذ صنف هذه

الأبنية إلى ثلاثية و رباعية

وخماسية لا تقل عن ثلاثة أحرف "حرف بيتدا به، و حرف تحشى به الكلمة، و حرف يُوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل سعد، و عمر، و نحوها من الأسماء بدئ بالعين، و حشيت الكلمة بالميم و وقف على الرء فأما زيد و كيد فالياء متعلقة لا يعتد بها"⁽³⁾

ثم إنه مضى يحدد معالم الدرس الصرفي الذي يرتد في أغلبه إلى صفات الأصوات، إذ لا يمكن اجتماع صوتين من مخرج واحد يحدث بينهما تنافر و ثقل في النطق ينجم عنه بناء غريب في اللغة. و هو ما يسمى في عرف اللغويين المعرّب

والدخيل. يقول الخليل: "فإن وردت عليك كلمة رباعية و خماسية معرفة من حروف الذلق أو الشفوية و لا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب، لأنك لست واحدا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا و فيها من حروف الذلق

و الشفوية واحد أو اثنان أو أكثر... نحو الكشعئج، و الخضعئج، و الكشعئج و أشباههن، فهذه مولدات لا تجوز في كلام العرب لأنه ليس فيهن شئ من حروف الذلق"⁽⁴⁾ و الشفوية⁽⁵⁾.

فهذا معيار من معايير صحة العربية، يضاف إليه معيار آخر على طالب اللغة و الراغب فيها أن يعرفه و هو حرفا العين

مجلة كلية الآداب واللغات / جامعة خنشلة — العدد الثاني

و القاف، إنهما شرطان مهمان في صلابة اللغة و قوة جرسها⁽⁶⁾. يقول: " فإذا اجتمعا أو أحدهما في بناء حَسْن البناء لنصاعتهما، فإن كان البناء اسما لزمته السين أو الدال مع لزوم العين أو القاف؛ لأن الدال لآتت عن صلابة الطاء

وكزائتها و ارتفعت عن خفوت التاء فحسنت، و صارت حال السين بين مخرج الصاد و الزاي كذلك. فمهما جاء من بناء اسم رباعي منبسط معرّى من الحروف الذلق و الشفوية فانه لا يُعري من أحد حرّبي الطلاقة أو كليهما و من السين و الدال أو أحدهما...⁽⁷⁾

وبعد ما أنهى الخليل من تفصيل قوانين البناء الصوتية، و التشدد على ضرورتها، انصرف إلى بسط و تمثيل طرائق الأبنية و عددها، فالثلاثي يتصرف على ستة أوجه و تسمى مسدوسة نحو، ضرب، و ضبر... و الرباعي يتصرف على أربع وعشرين وجها و ذلك أن حروفها أربعة تضرب في وجوه الثلاثي $(4 \times 6) = 24$ نحو: عبقر، عبقر... والخماسي يتصرف على مائة و عشرين وجها. وذلك أن وجوهها خمسة أحرف تضرب في وجوه الرباعي أي $5 \times 24 = 120$ نحو: سفرجل وسفرجل⁽⁸⁾.

وهكذا تشكلت اللغة، و سار كلام العرب المستعمل على فكرة التقاليد التي توسع في شرحها ابن جني، وتضافرت قضايا صوتية كثيرة لتصنع لنا الصرف العربي نحو: الإبدال و الإعلال و القلب و الإدغام وغير ذلك.

2- معالم التوجيه الصوتي للنظرية النحوية:

تتبدى معالم النظرية النحوية في جملة من القضايا الصوتية منطلقها الرئيس الصوت المفرد الذي ينشق إلى جزئين هما: الصوائت الصوامت التي تشكل في تناسب عجيب الكلمة العربية، تسيرها قوانين المماثلة والمخالفة والإبدال والإدغام والإعلال. وإليك بداءة تتبع لبعض القضايا النحوية التي يتبين فيها دور الصوت في بيان الحكم النحوي.

أ- الحركات الصوتية و الحركات الإعرابية أي علاقة بينهما؟

تنظم الكلمة العربية في النطق و الكتابة بواسطة نظام من الحركات و السككات، هذا النظام يقوم على فكرة المقطع التي أشار إليها الفارابي بأنها تتابعات من الصوامت و الصوائت يقول: " كل حرف غير مصوت أتبع بمصوت قصير به، فإنه يسمى المقطع القصير، و العرب يسمونه الحرف المتحرك من قبل أن يسمون المصوتات القصيرة حركات، و كل حرف لم يتبع بصوت أصلا، و هو

يمكن أن يقرن له فإنهم يسمونه الحرف الساكن. و كل حرف غير مصوت قرن به مصوت طويل فإننا نسميه المقطع الطويل"⁽⁹⁾.

وقد أدرك ابن جني أن الحركات جزء من الحروف؛ ذلك أننا ننطق بها و نحصل على بعض الحروف بإشباع الحركات، يقول: "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد و اللين، و هي الألف و الياء و الواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، و هي الفتحة و الكسرة و الضمة، فالفتحة بعض الألف، و الكسرة بعض الياء و الضمة بعض الواو"⁽¹⁰⁾. إلا أن السبب في تسميتها حركات "لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به و تجتذب نحو الحروف التي هي أبعاضها..."⁽¹¹⁾ و ترتقي هذه الحركات عند النحوي فيجعلها أعلاما على وظائف نحوية؛ فهي علم على الفاعلية و المفعولية و الإضافة وغير ذلك.

ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الحركات و الحروف، حدث تعاقب بينهما في الدور الوظيفي؛ فمن الحروف ما يجري مجرى الحركات نحو: "الألف والياء و الواو، إذ أعرب بهن في الأسماء الستة: أخوك و أبوك و نحوهما، و في التثنية والجمع على حد التثنية نحو: الزيدان و الزيدون. ومنها النون إذا كانت علما للرفع في الأفعال الخمسة و هي: تفعلان و يفعلان و يفعلون و يفعلين"⁽¹²⁾. وقد تحذف هذه الحروف استخفافا نحو قوله تعالى: " و الليل إذا يسر"⁽¹³⁾. وللجزم نحو: لم يرم، لم يدع وأشباههما. إذ حذفت الياء في المثال الأول، والواو في المثال الثاني لوجود قرينة دالة عليهما و هي الكسرة و الضمة.

الحركات والحروف تكاد تتساوى في وظيفتها اللغوية، فهي عناصر كتابية تعين على إبراز ضوابط صوتية و نحوية. و قد توسعت العرب في كلامها باستعمال الحركات دليلا على ما تقول. يقول ابن يعيش: "ألا ترى أن الرجل إذا أقر فقال لفلان: عندي مائة غير درهم برفع "غير" يكون مقرا بالمائة كاملة، لأن غير هنا صفة للمائة و صفتها لا تنقص شيئا منها. و كذلك لو قال له: علي مائة إلا درهم كان مقرا بالمائة كاملة لأن "إلا" تكون وصفا كغير. و لو قال له عندي مائة غير درهم أو إلا درهما كان مقرا بتسعة و تسعين لأنه استثناء"⁽¹⁴⁾.

لقد بات من الضروري في النحو العربي العمل بالنظام الصوتي الذي يفرض توجهها معينا للنحو؛ لأن اللغة ذات خاصية طبيعية تركز إلى قوانين الطبيعة، و تلتزم بالذوق و الحس، و ما خالفهما فهو مردود. "فحين تحرص اللغة على التناسب الصوتي، فإنها تضحي بقضايا لغوية أخرى؛

فقد ضحت بقيمة التبعية الإعرابية في النعت، فيما سمي الجر بالمجاورة في قولهم: هذا جحر ضب حرب، و هذا ماء شن بارد، بجر كلمتي حرب و بارد، و هما تابعتان لكلمتي جحر و ماء المرفوعتين حبراً" (15).

فالحركات الإعرابية في أساسها هي جزء من الانسجام الصوتي الذي يتحقق في الكلمة العربية الواحدة، وحتى بين الكلمات داخل التركيب ليرقى إلى تفسير الفروق النحوية و الدلالية الدقيقة بين التراكيب العربية المتشابهة في الألفاظ والمختلفة في الحركات لا يدركها إلا عالم متخصص في اللغة يمتلك نظرة فاحصة . فقد "روي عن ابن الانباري أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس. و قال له: إني لأجد في كلام العرب حشوا، فقال له العباس في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ثم يقولون: إنَّ عبد الله قائم، ثم يقولون: إنَّ عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة و المعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف اللفظ. فقوهم: عبد الله قائم إخبار عن قيامه، و قوهم: إنَّ عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل، و قوهم: إنَّ عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني" (16).

لقد توسعت العناية بالحركات وجعلها بيانا لصيغ كثيرة تمايز فيما بينها. حتى تتنوع أساليب التعبير عن المعاني الدائرة في الأذهان والمنقولة عن الأفراد والأعيان، إذ نجد العرب يقولون فيما روي ابن فارس في صاحبه أنّ العرب تقول: " مفتح للآلة التي يفتح بها، ومفتح لموضع الفتح، ومقص للآلة و مقص للموضع الذي يكون فيه القص، ومحلب للفتح يحلب فيه، و محلب للمكان يحتلب فيه ذوات اللين" (17).

غير أن الذي نعينه هنا ليس التركيز فقط على العلامات الإعرابية التي هي أعلام على معان، وإنما الكلام ينسحب على الحركات الصوتية التي تمثل مع الحرف مقطعا، و تساعد على نطقه و وضوحه و بيان دوره.

فدراسة الكلام عند النحاة ورد ملازما لكثير من المصطلحات ذات علاقة بالصوتيات نحو: الخفة والثقل، والسعة، والاستعمال وغير ذلك. فهذا أبو علي الفارسي يتجه إلى تحليل كثرة استعمال المعرب على المبني إلى قوله: إنَّ العرب "تركوا بعض الكلام مبني غير معرب: نحو: أمس، و هؤلاء، و أين، وكيف، وكم، وإذ، و احتملوا ما لا يؤمن معه من اللبس، لأنهم إذا خافوا ذلك زادوا كلمة أو كلمتين، فكان ذلك أخف عليهم من تجشمهم اختلاف الإعراب و اتقائهم الزيف فيه" (18).

مجلة كلية الآداب واللغات / جامعة خنثلة — العدد الثاني

والعلاقة القائمة بين الحركات الإعرابية و الحركات الصوتية، تلتخص في أن الأولى اختصت بالمعاني النحوية، كالفاعلية

والمفعولية و الإضافة، و أن الثانية شرط في صحة الكلمة و نطقها؛ ذلك أن الكلام لا يستقيم إلا بالحركات المتعاقبة

والتجاورة يتبعها السكون ليكون نظاما مقطوعيا يعكس نبرات التكلم وتمفصلاته.

ب- العلة النحوية و القانون الصوتي:

قام نظام العلة النحوية في كثير من تفاصيله على قوانين صوتية ترد إلى الخفة والثقل والقوة، وطول الكلام

والاستثناس، والمجاورة أو الإلتباع وغير ذلك. حيث إنَّ النحاة كانوا ميالين إلى الذوق و الحس المرهف في تعاملهم مع لغتهم، لتمييز متشابهيها و تصنيف قضاياها، و تأسيس الأحكام النحوية التي تحفظ للغة نظارتها و بقاءها.

1/ علة الثقل:

تعتمد هذه العلة على السماع و الاستعمال، إذ يشعر اللغوي أنَّ في الكلام المستعمل ثقلا يجب التخلص منه بطرق شتى، أهمها تخصيص الحركات للكلمات المناسبة، فالجر مناسب للأسماء ثقيل على الأفعال و خلاف ذلك الجزم الذي هو من خصائص الفعل، و إذا شابه الاسم الفعل في صيغته و في معناه فإن هذا الاسم لا يجر و إنما يفتح آخره تشبيها له بالفعل المضارع، إذ أن العرب عاملت مثل هذا الاسم معاملة ما تستثقل من الكلام؛ لأن الفعل أثقل من الاسم. و من ثم نشأ درس المنوع من الصرف في النحو العربي. يقول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية: "واعلم أن ماضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام و وافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون و منعه ما يكون لما يستخفون

وذلك نحو: أبيض و أسود و أحمر و أصفر، فهذا بناء أذهب و أعلم فيكون موضع الجر مفتوحا، استثقلوه حين قارب في الكلام و وافق في البناء" (19).

و لعل علة الثقل الصوتية تتوزع في قضايا نحوية كثيرة منها باب المعارف؛ فالمعرفة أثقل من النكرة و لذا منع من الصرف فلا يجر، و الاسم النكرة لا يحتاج إلى علامة لتوضحه، أما المعرفة فإنه يحتاج إلى علامة، و أن ما لا يحتاج إلى علامة هو الأصل فكانت علة الثقل سببا في ظهور تعليقات كثيرة

نحو: الأصل و الفرع، فتمايزت النكرات عن المعارف. يقول سيبويه في باب أفعل إذا كان اسما و ما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الروائد: "فما كان من الأسماء أفعل، فنحو: أفعل و أزمَل وأيدع و أربع، لا تنصرف في المعرفة لأن المعارف أثقل و انصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل لثقل المعرفة عندهم" (20).

فالضوابط التي أقرها سيبويه في هذه النصوص ليس مجرد التعييد و إنما لأجل الاحتذاء بها في الاستعمال اللغوي، فتستقيم اللغة، و يثبت عندهم الصحيح و يسقط الفاسد. فمبدأ الثقل مرده إلى ما ذهب إليه النحويون" من تباين أنواع الكلم في الأولوية بالمعنى المعروف ، والذي يتوافق ما تمخضت عنه البحوث التجريبية".

ب/ علة الخفة:

و ما يعرف بالاختصار اللغوي في الدرس اللساني الحديث، و مفاده أن المتكلم يرغب في إيصال أفكاره بأقل جهد ممكن. إما بيان دور هذه العلة في توجيه الأحكام النحوية، و ارتقاء الأساليب العربية، و من نحو ذلك ما عمدت إليه العرب من حذف التنوين في اسم الفاعل و مفعوله فيصير بمثابة المضاف و المضاف إليه نحو قولهم: كتاب خالد. كما أنهم ميزوا بين التركيبين في قولنا: ضارب زيد، و ضارب زيدا، فضلوا الأول على الثاني لخفته. مع أن التنوين في المثال الثاني لا يفيد تعريفا و لا تخصيصا.

فالعدول إلى الخفة ضرب من وضع اللغة في مسارها الصحيح، فتأنس لها النفس، و يثبت في الأذهان. ثم إن الخفة قوة للغة تؤهلها لأن تنتظم ضمن اللغات الأكثر حضورا و تعميرا.

فالخفة عند العرب تقود إلى الاختصار و هي أيضا تؤدي إلى الاستغناء. و هما علتان يسوقهما سيبويه لتبرير الاستعمال، فقولنا: "هذا أول رجل فهي أشد اختصارا من هذا أول الرجال. و هذا ما يؤكد في قوله: "فإن أضفت فقلت: هذا أول رجل، اجتمع فيه لزوم النكرة و أن يلفظ بواحد وهو يريد الجمع، و ذلك لأنه أراد أن يقول: أول الرجال، فحذف استخفافا و اختصارا، كما قالوا: كل رجل يريدون كل الرجال، فكما استخفوا بحذف الألف و اللام استخفوا بترك بناء الجميع و استغنوا عن الألف و اللام و عن قولهم: خير الرجال و أول الرجال" (21).

لقد اتحد القصد و الحس في توجيه اللغة، و بيان الحكم النحوي و تحققت معهما السهولة و اليسير في الخطاب اللغوي الدائر بين الناس. و في هذا كله قوة و ثبات للقوانين النحوية.

ج/ علة القوة:

من العلل التي لم تختص بيباب نحوي، و إنما جاءت متعلقة بسائر أحكام اللغة و ظواهرها؛ فالقوة عند سيوبه: "مفهوم شامل يجمع مفهوم العمل و غيره من المفاهيم المتعلقة به،... و هو متشعب لا يختص بالعنصر فقط، بل إنه يقع على العنصر و التركيب و الحركة و غيرها"⁽²²⁾.

فالقوة تقود النحوي إلى تفريع أحكام النحو إلى أصلية و فرعية، و تغليب ما فيه قوة لجعله أصلاً نحو الابتداء و المعرفة كما نتبينه في نص الكتاب: "هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبني عليها ما بعدها و ما أشبه المصادر من الأسماء و الصفات، و ذلك قولك: الحمد لله، و العجب لك، و الويل لك، و التراب لك، و الخيبة لك، و إنما استحباوا الرفع فيه لأنه صار معرفة و هو خبر فقوي في الابتداء بمنزلة عبد الله و الرجل الذي تعلم، لأن الابتداء إنما هو خبر، و أحسنه إذا اجتمع نكرة و معرفة أن يتدئ بالأعرف و هو أصل الكلام"⁽²³⁾.

فالفهم المجرد للغة يفترض أن يكون الأصل هو الذي يبدأ به الكلام و يتبعه الفرع، لأنه تفسير له و حتى يكون الكلام مفهوماً و واضحاً.

فمبدأ الأصل رابط مشترك لكل العلل النحوية، ثم إنَّ هذه العلل السابقة الذكر و التي أوعزناها إلى أسباب صوتية و صرفية فإنها تمتد إلى الأحكام النحوية، و بذلك يكون النظام اللغوي مؤسساً على أسباب صوتية يبررها الصرف و النحو والدلالة.

ج- التنوين مبدأ صوتي ينتهي إلى حكم نحوي:

التنوين عبارة عن نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً لا كتابة، و هو علامة من علامات الاسم كما يرى النحاة.

لقد جعل للتنوين قيمة صرفية و نحوية، حيث كان علامة مميزة للتذكير و كما ألحق بأسماء الأفعال نحو: صه و مه، و أسماء الأعلام الأعجمية نحو: نفظويه و سيوبيه، و خالويه و غير ذلك... كما قام على الاختزال التركيبي، فهو بديل عن كلمة محذوفة؛ في نحو قولنا: أذَّن المؤذن لصلاة الصبح فكنت حين إذ أذَّن المؤذن مستيقظاً. فيصير التركيب بوجود التنوين على النمط الآتي: أذَّن المؤذن لصلاة الصبح فكنت حينئذ مستيقظاً.

لقد أدرك اللغويون قيمة التنوين النحوية و الدلالية، فهذا ابن يعيش يسوق لنا مناظرة جرت بين الكسائي و أبي يوسف، حول قيمة النحو. يقول: "اجتمعت و أبو يوسف عند هارون الرشيد

فجعل أبو يوسف يذم النحو و يقول: ما النحو؟ فقلت: - و أردت أن أعلمه فضل النحو - ما تقول في رجل قال لرجل أنا قاتل غلامك. و قال آخر: أنا قاتل غلامك أيهما كنت تأخذ به. قال آخذهم جميعا، فقال له هارون أخطات و كان له علم بالعربية فاستحي و قال كيف ذلك؟ فقال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال أنا قاتل غلامك بالإضافة لأنه فعل ماض، فأما الذي قال: أنا قاتل غلامك بلا إضافة فإنه لا يؤخذ به لأنه مستقبل لم يكن بعد كما قال الله تعالى: "و لا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ"⁽²⁴⁾"⁽²⁵⁾. فالتنوين حسم الموقف بين الجاني و الذي لم يرتكب شيئا؛ فهذا باب واسع فتح الأمر على حكم نحوي و آخر فقهي؛ إذ أن العبرة بالزمن الذي دل عليه التنوين؛ فالماضي حدث وانقضى و وجب محاكمة الجاني الذي نطق بعبارة الماضي أما الثاني فالحدث فيه لم يقع بعد و لذا فهو بريء مما ألحق به.

د- النداء بين التشكيل الصوتي و الحكم الإعرابي:

لم يكن أسلوب النداء في النحو العربي سوى جملة هامة من النشاطات و التفاعلات الصوتية و النفسية المعبأة بالمقاصد والنوايا. تساق هذه الخلجات النفسية في مساقات لسانية تميزها حروف العلة أو المصوتات نحو: الألف والواو و الياء، و ترتبط ببنية تركيبية توحى بالغرض المقصود و هو طلب المتكلم إبلاغ المخاطب سواء كان قريبا أم بعيدا. و قد وصلنا من نخاتنا القدماء أن أداة النداء (يا) "يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشئ المتراخي عنهم، و الإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستقل"⁽²⁶⁾.

ويرى الخليل و سيوبه و ابن يعيش أن النداء منصوب، و ما بني على الضم فهو في محل نصب، و أن أدوات النداء صارت توحى بالفعل المضمر⁽²⁷⁾ و تبعه البصريون في جعل المنادى مفعولا لفعل محذوف وجوبا، و خالفه الكوفيون في أن المنادى المعرف المفرد معرب. أما الفراء فقد وقف موقفا وسطا في اعتبار المنادى مبني على الضم إلا أنه ليس بفاعل و لا مفعول⁽²⁸⁾. هذه الأحكام النحوية المتباينة كانت نتيجة اختلاف الرؤية في تفسير التركيب الندائي. فهل هو حالة من حالات التنبيه التي يستعملها المتكلم في موقف ما⁽²⁹⁾ أو جملة غير إنشائية⁽³⁰⁾ أو شبه جملة⁽³¹⁾؟. و مهما يكن من أمر فإن الحكم على التركيب الذي يغلب عليه الجانب التصويقي الدلالي، يكون موجها لغرض وضع له، و هو التنبيه و الإبلاغ.

"فالنداء دلالة موصولة بالتركيب سواء في صورة الاعتراض أو صورة التأكيد لمكون من المكونات الإسنادية، و يقتضي النداء المتكلم و السامع و تحديد مقام الخطاب في بنية نحوية نغمية معينة"⁽³²⁾. إنه مشروع اللغة المنطوقة، لغة المشافهة، الآنية التي ترتبط بموقف كلامي معين. صعب تحديد نوع تركيبه؛ فقد عدّه النحاة تركيباً إنشائياً طلبياً في بنيته السطحية و خبرياً في بنيته المضمرّة⁽³³⁾ و قد يلتبس النداء بأغراض أخرى نحو: الدعاء و الاستغاثة و الندبة والتصغير. فأما الدعاء نحو قولنا: خلّصنا اللهمّ من هذا المحرم القاتل؛ فالاسم "اللهم" ضَرْبٌ من الاعتراض و التوسعة الموقعية، و هو يفيد الدعاء و النداء، و في الدعاء نداء و إسماع لما يريده المتكلم من تحقيق نوايا من دفع الشر و جلب الخير و غير ذلك. و جوانب النداء هنا في تطويل الحروف نحو: اللام في كلمة "اللهم" و تشديد الميم. الذي يفيد إصرار المنادى بالدعاء لتمني تحقيق طلبه. أما الندبة فتلتبس بالنداء، فيتحول النداء ندبة أو الندبة نداء. "و ليس من الصعب رؤية النداء يبلغ حد اليأس ليدخل في الندبة كما أنه ليس من الصعب السهو في الندبة عن اليأس لتوهم الميت لم يمّت مدة مناداته بـ "يا"⁽³⁴⁾.

إلا أن نقطة الاختلاف في استعمال أداة (وا) في الندبة و عدم استعمالها في النداء لأن الأصوات تعكس الحالات النفسية للمتكلم سواء أكان منادياً أم متوجعاً باكياً؟. فالنداء ينحرف "من القرب إلى البعد، و من الاطمئنان إلى الخوف و التوجع فيتغير صوته من "يا" الى "يه" ثم إلى "وه" فألى "وا" و "وي". و نصل من صوت النداء إلى أصوات الؤلولة و التفجع، كما نصل من حالة الطلب بالنداء إلى حالة اليأس من المنادى الذي يعز علينا"⁽³⁵⁾. و العلاقة بين ياء النداء و واو الندبة تترجم المد الحاصل من النداء و التفجع، إذ الياء تتحول واوا، و يتحول الواو ياء، بخلاف الياء التي تكون لوقف النداء و الصراخ. فالكسر انكسار للصوت و انحدار له نحو السكون و التوقف.

معالم التوجيه الصوتي للنظرية البلاغية:

البلاغة إحدى المعالم الكبرى التي استحوذت بلب النقاد و الأدباء، على اعتبار أن النصوص محل الدراسة تقوم على جانبيين هاميين هما: الجانب اللغوي، و الجانب الجمالي، إذ يتمازج الجانبان في تناغم كبير يفضي إلى صورة أدبية مكتملة لها أبعاد مختلفة و عميقة ترتد إلى الأصل الأول الذي تشكلت منه و فيه النصوص؛ إنها اللغة التي يظل النص محكوماً بها فتوجهه و تحرص على تشكيل

ضوابط للحفاظ على بقائه و بلاغته، هذه الضوابط تنهض على أدنى جزئيات اللغة المتمثلة في الأصوات. ولكن كيف تنهض هذه الأصوات أو بالأحرى الحروف المشكّلة للنص المكتوب على خدمته بأن تجعل منه نصا خالدا ببلاغته؟

لعل الإجابة عن هذه الإشكالية تقودنا إلى واحدة من أهم منعطفات الفكر اللغوي في التاريخ العربي، و هي نظرية النظم التي ثبتت في الأذهان فكرة الإعجاز القرآني و كذا كل ما ينسحب عليه نظم الناظم من نثر و شعر و غيرها مما حفظته لنا الخزانة الأدبية عبر العصور.

1- من نظم الحروف إلى نظم الكلمات يبرز الصوت اللغوي:

لم يعبر الجرجاني إلى بسط معالم نظرية النظم التي تعد جوهر البلاغة و هدفها الأول، حتى يتحدث عن نظم الحروف، لأن النظم نظمان؛ نظم الحروف و نظم الكلام، فنظم الحروف: "هو تواليها في النطق فقط، و ليس نظمها بمقتضى عن معنى، و لا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل، اقتضى أن يتحرى في نظامه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال: رضى، مكان ضرب، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"⁽³⁶⁾ و بخلاف ذلك يقف نظم الكلام الذي يتبع فيه الناظم أثر المعاني في النفس، يقول: "أما نظم الكلام فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتضي في نظمه آثار المعاني و ترتيبها على حسب ترتيب المعنى في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، و ليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق"⁽³⁷⁾.

وإذ يورد الجرجاني حديثه عن نظم الحروف بإزاء نظم الكلام ليوضح بذلك دقائق النظم المعجز الذي يتلخص في أن المزية عنده ليس بنية الكلمة المفردة و إنما هو النظم الذي يضمها. و ما ينبغي أن يراعى فيه، أما ما تتطلبه الكلمة المفردة من عذوبة ورقة و حسن جرس لا فضل له في الفصاحة، و إنما هو مجرد استحسان في السمع.

ولعل السر وراء تأكيد رفض الاعتبار بنظم الحروف و الاعتداد بنظم الكلم، لأنه يخرج فهم النص المعجز عن إطاره الصحيح، فيقع الفهم في شناعات و بدع تزج به في متاهات الفهم الضال. يقول: "واعلم أنا لا نأبي أن تكون حذاقة الحروف، و سلامتها مما يثقل على اللسان داخلا فيما يوجب الفضيلة، و أن تكون مما يؤكد أمر الإعجاز و إنما الذي ننكره رأي من يذهب إليه أن يجعله معجزا به وحده، و يجعله الأصل و العمدة فيخرج إلى ما ذكرنا من الشناعات ثم إن العجب كل العجب ممن يجعل كل الفضيلة في شيء هو إذا انفرد لم يجب به فضل البتة"⁽³⁸⁾.

مجلة كلية الآداب واللغات / جامعة خنشة — العدد الثاني

إذا الرض مؤسس على عدم اعتبار تناسب الحروف و انسجامها يحقق نظاما وحده، و إنما ينبغي أن يراعى في ذلك تألف هذه الكلمات و انتظامها مع غيرها. و استدعاء المقام للسهولة و اليسر، مما يقوي المزبة و يؤكد الحسن. فمراعاة الانسجام بين الحروف و عدم تنافرها شرط من الشروط الواجب تحققها في النظم حتى لا يحدث خرق للحرس و ثقل في اللسان على نحو ما قاله الشاعر:

وقبر حرب بمكان قفر — و ليس قرب قبر حرب قبر (39)

و قول أبي تمام:

والجُدُّ لا يَرْضَى بأن تَرْضَى بأن يَرْضَى امْرُؤٌ يَرْجُوكَ إِلَّا بِالرِّضَا (40)

لقد حدثت قلقلة في الكلمات المؤلفة للبيتين نتج عنها تنافر كما يسميه علماء البلاغة؛ فالكلمات المختارة هنا لم تكن حذو المقام و لا مناسبة له، بل أحدثت فيه اضطرابا حدا بالقارئ إلى النفور و نبذ الكلام المساق.

إن الرؤية الشاملة التي تركها لنا عبد القاهر الجرجاني تفرض علينا أن ننظر إلى الجزء و قيمته — لا بمفرده — بل داخل الكل؛ أي لا يمكن أن يحدث الصوت المفرد أثرا بمعزل عن التركيب الذي يخضع لنظام لغوي قوي تحكمه ضوابط النحو و أبعاد المقام. فالقوة الصوتية تستمد من قوة التركيب و حسن التأليف و مألغة إلا بمجموع علامات و أمارات يحركها الإنسان فتستقر دلالاتها في النفس، و تثبت في العقل.

ولعل الرائي هنا يدرك أن الأمر بيد مستعملي اللغة؛ فهو الذي يوجه و يرتقي بالألفاظ و المعاني، و يجعل هذه الألفاظ لتلك المعاني، فيتبع هذه بتلك استجابة لمتطلبات القول و مناسباته. و يبقى أن نقول: إن المتحدث يطبع كلامه بنبرات صوتية تبعاً لمقاصده؛ فإذا كان غاضبا فإن الأصوات التي تساق في تراكيب كلامه تتفجر غضبا و حنقا، و يحدث العكس إذا كان فرحا جذلانا، و يختار لكلا الموقفين عبارات و ألفاظا تحقق انسجاما و ملاءمة في التركيب و المقام.

كما أن النظرية النحوية ترتد في كثير من أحكامها إلى القضايا الصوتية، إذ يمثل كلا من الإعلال والنداء بابين صرفيين مهمين لهما علاقة وطيدة في تفسير التراكيب النحوية شكلا ومعنى. كما تمثل الصيغ الصرفية أحد الركائز النحوية، إذ يقوم عليه البناء التركيبي الذي به يكتمل المعنى ويتضح،

مجلة كلية الآداب واللغات /جامعة خنشة — العدد الثاني

تعضده في ذلك الحركات الصوتية التي تأخذ منحى وظيفيا آخر لبيان المعنى فتسمى بالحركات الإعرابية.

الإحالات:

- (1) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ج1، ص34.
- (2) ابن جني: التصريف الملوكي، تحقيق ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م، ص12-13.
- (3) كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ج1، ص35-36.
- (4) و حروف الذلاقة هي: ر، ل، ن، أما الحروف الشفوية فهي: ف، ب، م.
- (5) كتاب العين، ج1، ص37-38.
- (6) يقول الخليل: "العين و القاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه لأنهما أطلق الحروف و أضخمها جرسا" العين، ج1، ص38.
- (7) المصدر نفسه، ج1، ص38.
- (8) المصدر نفسه، ج1، ص42.
- (9) الفارابي: كتابه الموسيقى الكبير، ص1075.
- (10) سر صناعة الإعراب، قدم له و حققه: فتحي عبد الرحمان حجازي، و أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، ج1، ص28.
- (11) المصدر نفسه، ج1، ص36.
- (12) الخصائص، ج2، ص318.
- (13) الفجر/4.
- (14) شرح المفصل. ج1، ص124.
- (15) أحمد كشك: من وظائف الصوت اللغوي،، ط1، 1983. ص16
- (16) دلائل الإعجاز، ص242.
- (17) الصاحبي في فقه اللغة، ص161.
- (18) ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ج2، ص34.

مجلة كلية الآداب واللغات / جامعة خنشلة — العدد الثاني

- (19) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، ج1، 1988م، ص21.
- (20) المصدر نفسه، ج3، ص194.
- (21) الكتاب، ج1، ص203.
- (22) سعيد حسن بحيري: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، ط1، 989، مكتبة الأنجلو المصرية، ص153.
- (23) الكتاب، ج1، ص328.
- (24) الكهف/ 23-24.
- (25) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج3، ص245.
- (26) الكتاب، ج2، ص230.
- (27) المصدر نفسه ج2، ص182، و شرح المفصل، ج1، ص316.
- (28) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت، ج1، ص223.
- (29) هذا رأي مهدي المخزومي، الذي يرى أن النداء "أسلوب خاص يؤدي وظيفة بمركب لفظي، و له دلالة يحس بها المتكلم و السامع". ينظر: في النحو العربي نقد و توجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ص53. فهذا الأسلوب الخاص يعتمد على المضمرات النفسية بين المتكلمين و السامعين أكثر ما يستند إلى التراكيب النحوية الظاهرة، و لذا غلب عليه طابع التصويت و إطلاته بحروف المد الدالة عليه.
- (30) هذا الرأي لعبد الرحمان أيوب، الذي ينفي الإسناد عن أسلوب النداء لأنه ليس جملة اسمية و لا فعلية. ينظر: في النحو العربي نقد و توجيه، ص53.
- (31) برجشتراسر، في التطور اللغوي للغة العربية، تعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، و دار الرفاعي، الرياض، 1972م، ص125.
- (32) المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل و النظرية، مدونة المسعدي الفارسي، المدني، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس 1991م، ص228.
- (33) ينظر: المرجع نفسه، الموضوع نفسه.
- (34) نعيم علوية، الاختلاج اللساني، سيمياء التخطيط النفسي، المركز الثقافي العربي، ط1، 1992م، ص37.
- (35) الاختلاج اللساني، سيمياء التخطيط النفسي، ص38. و يذكر ابن يعيش سبب زيادة الألف في آخر الياء أو الواو: "و لما كان مدعوا بحيث لا يسمع أتوا في أوله ب "يا" أو "وا" لد الصوت، و لما كان يسلك في

مجلة كلية الآداب واللغات /جامعة خنثلة — العدد الثاني

- الندبة و النوح مذهب التطريب، زادوا الألف آخرا للترنم، كما يأتون بما في القوافي المطلقة و خصوصا بالألف دون الواو و الباء، لأن المد فيها أمكن من أختيها" شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه و فهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م، ج1، ص358.
- (36) دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1420-1999م، ص56.
- (37) المصدر نفسه، ص56.
- (38) المصدر نفسه، ص379.
- (39) السهيلي، كتاب التعريف والإعلام فيما أجم من القرآن من الأسماء والأعلام، اختصره: الشيخ يحرق الحضرمي اليمني الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص50.
- (40) الخطيب التبريزي، شرح ديوان أبي تمام، قدم له ووضع هوامشه: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1414هـ، 1994م ج1، ص390.